



منظمة العمل العربية
مكتب العمل العربي

موجز التقرير العربي السادس

حول

التشغيل والبطالة في الدول العربية

“أسواق العمل في الدول العربية : تحليل للحاضر واستشراف للمستقبل”

2018



موجز التقرير العربي السادس

حول

التشغيل والبطالة في الدول العربية

“ أسواق العمل في الدول العربية : تحليل للحاضر واستشراف للمستقبل ”

تقديم

إنه لمن دواعي الفخر أن أقدم إلى القارئ العربي، وإلى المهتمين خاصة بالشأن الاقتصادي والاجتماعي، وقضايا التشغيل والبطالة في الدول العربية، هذا التقرير المهم الصادر عن منظمة العمل العربية، بوصفها إحدى الركائز الأساسية في منظومة العمل العربي المشترك، وهو "التقرير العربي للتشغيل".

لقد أصبح هذا التقرير أحد أهم الوثائق التحليلية للواقع العربي في جوانبه التنموية خلال السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ما يحتوي عليه، في أبعاده المتتابعة منذ صدور العدد الأول في عام 2008 وحتى العدد السادس الذي نقدم له اليوم في مطلع عام 2018، من بيانات ومعلومات غزيرة وتحليلات إضافية ومعقدة حول قضايا التشغيل والبطالة، فإنه قد حرص على تقديم مضمون مفيد لصانعي السياسات ومتخذي القرارات العرب في المجال التنموي عموماً، وقضايا العمل، ويحسب لهذا التقرير محافظته على انتظام صدوره دورياً كل عامين بالإمكانات الذاتية الخاصة لمنظمة العمل العربية.

وعلى امتداد السنوات العشر الماضية، ظل هذا التقرير مرجعاً هاماً للباحثين والمسؤولين العرب في المجال التنموي والتشغيلي، كما أسهم التقرير في تأكيد فكرة التضامن العربي والتعاون الوثيق من أجل البحث عن حلول ناجعة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية العربية، على تعددها وتنوعها.

لقد حرصت منظمة العمل في أنشطتها وإصداراتها كافة، ومن بينها هذا التقرير الهام، على الانطلاق من مبدأ الحوار والتعاون بين أطراف الإنتاج الثلاثة: الحكومات، وأصحاب العمل، والعمال، باعتباره يمثل المدخل الأكثر ملاءمة للمضيّ قدماً في مسيرة العمل العربي المشترك.

وإذ أهنئ منظمة العمل العربية كانت وستظل منبراً قوياً لتفعيل التعاون العربي في القضايا المتعلقة بمكافحة البطالة، لاسيما بطالة الشباب العربي، وخاصة الفئات المتعلمة من بينهم، والإناث بصفة أخص، فضلاً عن القضايا المتصلة بتنقلات العمالة بين الدول العربية المرسلة والمستقبلة لقوة العمل، وتعزيز التشغيل المنتج، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع.

ولا يسعني أخيراً سوى أن أعبر عن التقدير العالي من جامعة الدول العربية، ومنّي شخصياً، لكل جهد مخلص ومتقن، مثل هذا الجهد الذي نراه في "التقرير العربي للتشغيل"، سعياً إلى توثيق عرى التعاون العربي من أجل النهوض الاقتصادي والاجتماعي بكل السبل المتاحة، والإعداد لمستقبل عربي أفضل للجميع.

والله الموفق

أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية

**** تقديم**

وضعت منظمة العمل العربية قضية التشغيل والبطالة في صدارة اهتماماتها، وخصصت العديد من أنشطتها وإصداراتها من أجل معالجتها من مختلف جوانبها.. وفي سياق الجهود المتواصلة التي بذلتها في هذا السبيل، قامت بإصدار سلسلة من التقارير حول " التشغيل والبطالة في الدول العربية " ، بصفة منتظمة كل سنتين. وتهدف هذه التقارير إلى الإحاطة، قدر الإمكان، بقضية التشغيل والبطالة من مختلف الزوايا؛ وقد تناولت التقارير السابقة موضوعات مهمة ومتنوعة ، فقد تناول التقرير الأول الصادر في عام 2008 " السياسات والآليات الفاعلة " في مجال التشغيل والبطالة من زوايا مختلفة مثل " استراتيجيات وسياسات التشغيل " ، و " دور القطاع غير النظامي " ، وتشريعات العمل والتشغيل " ، وجاء التقرير الثاني في عام 2010 ليعالج " قضايا ملحة " من قبيل أثر الأزمة الاقتصادية العالمية، وإنتاجية العمل، وتنقل العمالة العربية، أما التقرير الثالث - عام 2012 - فقد ركز على (انعكاس الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة) سواء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية والسياسات الحكومية المتبعة والتعاون العربي ... إلخ. وفي التقرير الرابع - عام 2014 تم التعرض للآفاق الجديدة للتشغيل في المنطقة العربية مثل ريادة الأعمال وتطوير القدرة الابتكارية والأنماط الجديدة للعمل ودور شركاء التنمية والمجتمع المدني . أما التقرير الخامس - عام 2016 - فقد ركز على " دعم القدرة التنافسية لتعزيز القابلية للتشغيل " ، حيث تم تناول تنمية الموارد البشرية، والمعرفة والابتكار ، والهجرة الدائرية وبيئة الأعمال.. والآن يأتي التقرير السادس - عام 2018 ليبنى على ما سبقه من تقارير طوال السنوات العشر الماضية ، ليكون موضوعه الرئيسي " أسواق العمل في الدول العربية تحليل الحاضر واستشراف المستقبل تتم معالجته من خلال إلقاء نظرات فاحصة على قضايا التشغيل والبطالة في الدول العربية في الإطار العام لأسواق العمل .

وقد قامت هذه المعالجة على أساس الاتجاهات التي تبنتها " منظمة العمل العربية " بغرض الحد من البطالة وتعزيز التشغيل وتنظيم انتقال العمالة بين الدول العربية، و تشجيع التعاون

والحوار والتوافق بين أطراف الإنتاج الثلاثة (العمال وأصحاب الأعمال والحكومات) ، وكذا توفير البيانات والمعلومات اللازمة حول أسواق العمل في الدول العربية.

وقد تم اختيار المحاور وتسلسلها في هذا التقرير ليعكس الاتجاهات السابقة، بهدف المساهمة في فهم الواقع الراهن واستشراف المستقبل في مجال التشغيل .. وهكذا جاء **المحور الأول** ليكون بمثابة مدخل أساسي للتقرير ككل، حيث تناول موضوع " **أسواق العمل العربية: الملامح الأساسية والتوجهات المستقبلية** ". أما **المحور الثاني** " **التطورات الاقتصادية والاجتماعية العربية وآثارها على التشغيل** " حيث يقوم بعرض تحليلي للتطورات الاقتصادية والاجتماعية العالمية والعربية ثم يتعرض بالتحليل لانعكاسات التطورات السابقة على البطالة وأسواق العمل في الدول العربية، مركزاً في هذا المجال على بطالة الشباب، خاصة الجامعيين منهم .

أما **المحور الثالث** من محاور التقرير فيتعلق بموضوع " **دور التدريب المهني في تأهيل الشباب لسوق العمل** " ، ويعالج بصفة خاصة التحديات التي تواجه عملية تطوير التعليم التقني والمهني في الدول العربية من حيث ضرورة إعداد ومراجعة البرامج التدريبية لتكون مسايرة لمتطلبات واحتياجات سوق العمل من حيث الكفاءات الفنية المدربة.

أما **المحور الرابع** من محاور التقرير، فتناول: " **الأبعاد الاجتماعية لقضايا البطالة والتشغيل في إطار الإعلان العالمي للعدالة الاجتماعية** " ، الذي يقوم على جملة أهداف استراتيجية مهمة: تعزيز العمالة توفير الحماية الاجتماعية تشجيع الحوار الاجتماعي احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الواردة في الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية.

وسلط **المحور الخامس** من التقرير الضوء على " **دور القطاع الزراعي في أسواق العمل العربية، ومتطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر لدعم التشغيل** " ، وينقسم المحور إلى عدة مباحث تناولت دور القطاع الزراعي في الاقتصادات العربية، ودورها في إتاحة فرص العمل ومكافحة البطالة، والتحول إلى الاقتصاد الأخضر في المرحلة الانتقالية الراهنة.

ودار موضوع **المحور السادس** من محاور التقرير حول " **قضايا الهجرة وانعكاساتها على أسواق العمل** " ، وقد تناول آثار الهجرة على البلدان المرسلة والمستقبلة للعمالة مع تركيز خاص على

الهجرة وآثارها علي الاقتصاد كما يوضح أن الهجرة البينية في المنطقة قد تضاعفت حسب موجز الإحصاءات .

ويدور المحور السابع حول " التطورات التكنولوجية وأثرها علي أسواق العمل في العالم عموماً وفي الدول العربية خصوصاً " . ويوضح أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساعد على زيادة فرص التوظيف، استناداً إلى الربط الشبكي بين مواقع العمل المختلفة، وزيادة عولمة المهارات.

أما المحور الثامن من التقرير، فعنوانه " الفقر والبطالة وتهديد السلم الاجتماعي في الوطن العربي " . استعرض بالتفصيل أوضاع الفقر والبطالة والعلاقة الوثيقة بينهما وبين تهديد السلم الاجتماعي في الدول العربية.

وناقش المحور التاسع والأخير " اقتصاديات المسطحات المائية وسيلة ناجعة ورافد اقتصادي مهم أو ما يسمى " الاقتصاد الأزرق " ودوره في التنمية ومكافحة البطالة وتعزيز التشغيل، من واقع التجارب الدولية، مع الإشارة إلى التجارب والخبرات العربية في هذا المجال.

ونأمل أن يقدم هذا العدد من سلسلة "التقرير العربي للتشغيل" مساهمة ولو متواضعة في تحقيق المستهدف منه: تحليل الحاضر واستشراف المستقبل حول قضية التشغيل والبطالة في الدول العربية، من خلال رؤى متنوعة.. ولا يسعني في الختام سوى أن أوجه الشكر للمشاركين في إعداد "التقرير العربي السادس للتشغيل والبطالة في الدول العربية" ، الذي نأمل أن ينتفع به المعنيون من أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية كافة، من أجل تطوير بيئة العمل و تعزيز التشغيل والإصلاح المستدام لأسواق العمل.

والله الموفق

فايز علي المطيري

المدير العام

المحور الأول:

أسواق العمل العربية: الملامح الأساسية والتوجهات المستقبلية

المبحث الأول:

خصائص أسواق العمل في الدول العربية

تتحدد خصائص أسواق العمل العربية في ضوء عدة عوامل أساسية في مقدمتها:

1- أنظمة وقوانين العمل.

2- نظم الأجور.

3- المستويات الأجرية السائدة.

4- مدى توافر شروط العمل اللائق، وبخاصة:

أ- توافر منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية للعاملين، بما في ذلك: التأمينات الصحية والتأمين ضد البطالة، والمعاشات التقاعدية؛ وعدم رسم سياسة فعالة للتعامل مع مخصصات صناديق التأمين والمعاشات، لتجنب إهدار أموال المؤمن عليهم .

ب- توافر الخدمات العمالية الضرورية، بالمستوى المناسب.

ج- تخصيص الزيادات المناسبة للأجور والرواتب، بالتناسب مع غلاء الأسعار، مع الأخذ في الاعتبار معدلات زيادة الإنتاجية ، وتحقيق ذلك عن طريق توفير أسس ومقومات العلاقة المتوازنة بشكل صحيح بين أضلاع مثلث (الأجور والأسعار والإنتاجية).

5- الإطار القانوني والمؤسسي المناسب للعلاقة بين أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة وأصحاب الأعمال ومنظمات العمال).

ومن أهم الأبعاد المتعلقة بمحددات أسواق العمل العربية المصاحبة للخصائص السابقة ما يلي:

- 1- التوزيع القطاعي للعمالة، حيث تتركز معظم العمالة في الأنشطة المتعلقة بالقطاعين الأول والثالث (الزراعة والمناجم والصناعة الاستخراجية من جهة، والخدمات من جهة أخرى). ويعتبر تصحيح النظام الإنتاجي المقدمة الطبيعية لتصحيح الأوضاع في سوق العمل .
- 2- اتساع "القطاع غير النظامي"، حيث يصل إلى حدود أن يكون أكبر مشغل للعمالة في العديد من الدول العربية، فهو يهيمن على أكثر من 50٪ من العمالة في أغلب الدول العربية، حسب بعض التقديرات.

المبحث الثاني:

أسواق العمل العربية: الأجور والأسعار والإنتاجية

لا يمكن بحث مسألة الأجور إلا في ضوء علاقتها بالأسعار والإنتاجية، وإذا أردنا تحقيق الحماية الاجتماعية، فلا بد من وضع علاقة مترابطة ومتناسقة بين هذه الأضلاع الثلاثة، أي زيادة في الأجور يواكبها توازن مع كل من الأسعار والإنتاجية . ويشمل البعد الثاني لقضية الأجور، بغض النظر عن الأسعار، إنتاجية العمل، التي تظل مستوياتها

منخفضة في معظم الدول العربية، مقارنة بالمعدلات العالمية وطبقاً لتقديرات "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" فإن متوسط إنتاجية العامل من الناتج الصناعي - بالدولار - بالأسعار الجارية، بلغت - حسب تقرير 2007 - نحو 323 ألف دولار (بقسمة قيمة الناتج الصناعي الكلي على أعداد المشتغلين في القطاع)، وزادت إنتاجية المشتغل في القطاع الصناعي لتصل في عام 2015 إلى نحو 34.4 دولار.

المبحث الثالث:

الدور المستقبلي لهيكل العمالة والتشغيل مع تركيز خاص على القطاع الصناعي

يرتبط التغير في الصناعة التحويلية العالمية ارتباطاً وثيقاً بالتغير في هيكل العمالة والتشغيل، وخاصة من حيث تزايد أهمية الجانب الخدمي لعملية الإنتاج الصناعي .

ونشير في هذا المجال إلى جانبين:

أ- الأهمية المتزايدة للعمالة والتشغيل في القطاع الخدمي، مقارنة بالقطاع الصناعي التحويلي، وفي العنصر الخدمي بالقطاع الأخير، مقارنة بالعنصر "العيني" أو "السلعي".

ب- تعاظم أهمية المكون المهاري العالي، المرتبط بالمعرفة والخبرة والموهبة.

ويمكن أن نحدد أهم هذه الدلالات فيما يتعلق بالدول العربية على النحو التالي:

1- ضرورة الاستفادة من موجة هجرة التكنولوجيات والصناعات كثيفة العمالة من الاقتصادات الصناعية إلى البلاد النامية، لجذب نواتج الموجة الابتكارية العالمية الحديثة في مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، وفق التوجهات السائدة في الاقتصادات المتقدمة الأخذ في النمو الكبيرة، مع تطويعها لتناسب مع معطيات الميزة النسبية، والتنافسية.

2- أهمية وضع برنامج تخطيطي لهجرة وتنقلات العمالة، حيث يتم رفع مستوى تأهيل شريحة عالية المهارة من قوة العمل العلمية - التكنولوجية، ثم النظر في تصدير شطر منها إلى الاقتصادات الصناعية المتقدمة المتعطشة إلى سد العجز في "ميزان العمل الماهر"، ومن باب أولى، إلى الاقتصادات العربية الأخرى المستقبلية للعمالة - التي تلجأ لاستيراد العمالة الأجنبية غير العربية لسد فجوة المهارات والخبرات المتخصصة.

3- إعادة النظر في تطوير المنظومة التعليمية - التدريبية، لبناء قاعدة المهارات والمواهب اللازمة لمواكبة موجة الابتكار العالمي.

المبحث الرابع:

شبكات الأمان في إطار منظومة الحماية الاجتماعية

فيما يلي نشير إلى بعض الخطوط الإرشادية لوضع السياسة العامة في ميدان شبكات الأمان الاجتماعي للدول

العربية:

- ضرورة توسيع نطاق التغطية للمساعدة الاجتماعية للفئات الأشد فقراً، والضعيفة.
- تحقيق "الاستهداف الصحيح" لبرامج الدعم والإعانات، بحيث تصل إلى مستحقيها، بناء على دراسات علمية شاملة.
- بناء منظومة فعالة للتأمين الصحي.

المحور الثاني:

التطورات الاقتصادية والاجتماعية العربية وآثارها على التشغيل

شهد العالم عدداً من الأحداث التي أثرت على أداء الاقتصاد العالمي، فقد بدأ عام 2016 بتراجع ملحوظ في أسعار النفط، وهذا ما انعكس سلباً على أداء أسواق المال العالمية، كما استمر التراجع في معدلات النمو في الدول الكبرى، خاصة في الولايات المتحدة والصين اللتين تعدان المحركين الأساسيين للاقتصاد العالمي إلى حد كبير.

المبحث الأول:

التطورات الاقتصادية العالمية

1- نمو الاقتصاد العالمي: مرّ الاقتصاد العالمي بفترة ممتدة من الانخفاض في النمو منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وحتى عام 2016، ويرجع هذا إلى العوامل التي أثرت سلباً على أداء الاقتصاد العالمي.

2- التضخم : واصل معدل التضخم انخفاضه منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وسجل بالفعل انخفاضاً واسع النطاق في مختلف المجموعات على مدى السنوات القليلة الماضية.

3- البطالة: وفقاً لبيانات منظمة العمل الدولية، بلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم عام 2016 نحو 197.7 مليون عاطل مقابل نحو 197.1 مليون عاطل عام 2015، ورغم ذلك فقد انخفض معدل البطالة بالعالم عام 2016 ليبلغ نحو 5.7% مقابل 5.8% عام 2015، وهذا يرجع لانخفاض معدل البطالة بالدول المتقدمة عام 2016 ليبلغ نحو 6.2% مقابل 6.7% عام 2015، وبالرغم من هذا الانخفاض فإنه مازال مرتفعاً، وهو أعلى من المعدل العالمي البالغ نحو 5.7 في المائة .

4- التجارة والمدفوعات: اتسم أداء التجارة العالمية للسلع والخدمات بكونه جاء مخيباً للآمال، وهو يعكس التباطؤ الحاصل في الصين وتراجع مستوى واردات الولايات المتحدة.

5- الدين العام الخارجي للدول النامية:

تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية، وأخرى خارجية، عملت على تفاقم أزمة الديون في الدول الآخذة في النمو، وقد بلغ إجمالي الدين العام الخارجي لتلك الدول عام 2016 نحو 8642.8 مليار دولار، مقارنة بنحو 8296 مليار دولار عام 2015.

6- التطورات في أسواق النفط العالمية:

مرت أسواق النفط بتغيرات متباينة عام 2016، فقد هبطت أسعار النفط العالمية إلى ما دون الـ 30 دولاراً للبرميل في أبريل، مما دفع أوبك إلى اقتراح إمكان تجميد الإنتاج، وواصلت أسعار النفط ارتفاعها إلى أكثر من 50 دولاراً للبرميل- وفي 30 نوفمبر تم الإعلان عن التوصل إلى اتفاق لخفض الإنتاج وارتفعت الأسعار من 43 إلى 54 دولاراً للبرميل.

المبحث الثاني:

التطورات الاقتصادية بالدول العربية

1- النمو الاقتصادي

تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ككل عامي 2015 - 2016 متأثراً بعدة عوامل، يأتي في مقدمتها انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن ثم فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بالأسعار الجارية، نحو 2342 مليار دولار عام 2016 مقارنة بـ 2433 مليار دولار عام 2015 .

2- المالية العامة

عكست التطورات المالية في الدول العربية خلال عام 2016 ما شهدته أسواق النفط العالمية من مستويات منخفضة للأسعار وحالة من عدم اليقين حول الآفاق المستقبلية، وقد تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت نحو 12.9%. كما انخفض إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية كمجموعة بنحو 11.2%.
أما بالنسبة للوضع الكلي للموازنات العامة، فقد ترتب عن التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات تسجيل الموازنة العامة المٌجمّعة للدول العربية عجزاً بنحو 235.5 مليار دولار في عام 2016، مقارنة بعجز بلغ نحو 253.0 مليار دولار في عام 2015.

3- التجارة الخارجية العربية:

تشير البيانات إلى أن التجارة السلعية الإجمالية العربية بلغت خلال عام 2016 نحو 1610 مليار دولار مقارنة بـ "1718" مليار دولار عام 2015. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع مستويات الطلب المحلي لقيام عدد من الدول بتقليص مستويات الإنفاق العام إضافةً إلى التدابير التي اتخذتها بعض الدول نتيجة للضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملات المحلية في تلك الدول.

المبحث الثالث:

التطورات الاجتماعية في الدول العربية

1- الفقر في الدول العربية:

رغم تحقيق عدد من الدول العربية تقدماً في مجال تخفيف المستوى العام لفقر الدخل، إلا أنها لم يحالفها النجاح نفسه في التغلب على مظاهر أخرى للفقر لاسيما في مجالي التعليم والصحة والمستوى المعيشي بشكل عام، حسبما يشير دليل الفقر متعدد الأبعاد الذي يقيس درجة الحرمان الفردي في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.

2- السكان:

قدّر إجمالي عدد السكان في الدول العربية عام 2015 بنحو 387 مليون نسمة، وقد بلغ متوسط النمو السكاني خلال الفترة من 2005 - 2015 حوالي 2.6%. هذا المعدل المرتفع يفوق مثيله في أقاليم العالم الرئيسية الأخرى .

3- تعليم الكبار:

رغم الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل تخفيض معدل الأمية في الدول العربية خلال الفترة من 2010-2016 فإنه مازال مرتفعاً في بعض الدول العربية، حيث تجاوز معدل 20% في سبع دول عربية.

4- التعليم:

يلاحظ أن نحو نصف الأطفال في بعض الدول العربية لا يتلقون تعليمًا ابتدائيًا أو لا يتلقون أساسيات التعليم حتى عندما يلتحقون بالمدارس. ويلاحظ أن معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي في الدول العربية، بلغ عام 2015، نحو 30 %، وهو ما يزيد عن مثيله في باقي المناطق النامية (29 %)، ويقل عن مثيله العالمي البالغ نحو 35 %.

المبحث الرابع:

انعكاس التطورات الدولية والعربية على البطالة بالدول العربية

1- معدل البطالة :

ارتفعت معدلات البطالة عام 2016 في عدد من تلك الدول وبقيت شبه مستقرة في البعض الآخر... وتأتي النتائج ، رغم تحسنها، متواضعة في أسواق العمل العربية خلال عام 2016، نظراً لتراجع معدلات نمو التشغيل في القطاع العام وبطء النمو في القطاع الخاص ومحدودية قدرته على استيعاب الزيادة المتسارعة في أعداد المتعطلين عن العمل.

2- البطالة بين الشباب :

تمكنت الدول العربية كمجموعة من خفض معدلات بطالة الشباب بنحو 0.8 نقطة مئوية تقريباً في المتوسط سنوياً خلال الفترة من (2003-2009)، إلا أن تطورات البيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية ممثلة في تأثير الأزمة المالية العالمية والأوضاع الداخلية التي مرت بها بعض دول المنطقة حالت دون مواصلة المضي قدماً في هذا الاتجاه الإيجابي، ونتج عنها ارتفاع معدلات بطالة الشباب لتسجل أحد أعلى المستويات عالمياً، وفق البيانات الدولية وترتفع نسبة الشباب بين العاطلين بالدول العربية لتبلغ معدلات تفوق مثيلاتها في مختلف المناطق الجغرافية.

3- البطالة بين الجامعيين:

تراوحت نسبة الجامعيين بين العاطلين في ست دول عربية بين 30- 42% وهي نسب مرتفعة، ومؤشر على عدم المواءمة بين سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي.

المحور الثالث :

دور التدريب المهني في تأهيل الشباب لسوق العمل

المبحث الأول:

الاعتراف بأهمية التعليم الفني والمهني

على الرغم من أنَّ الأجيال العربية ما زالت ترى الجامعة كخيار أول للشباب، فإنَّ الشباب أنفسهم بدأوا يرون أنَّ التدريب الفني والمهني هو الطريق الأكثر ملاءمة لبناء مسار وظيفي ناجح ومتميّز.. وليس الشباب وحدهم الذين يتشاركون في وجهة النظر هذه، بل إنَّ أصحاب الأعمال أصبحوا أيضاً مدرّكين لفوائد هذا النوع من البرامج فهم يستفيدون من متدربين نشيطين وحريصين على التعلم وابتكار الأفكار الجديدة، وقابلين للتطور والهيكل بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

وليس الاعتراف بأهمية التعليم الفني والمهني في الآونة الأخيرة مقتصرًا على الدول العربية فقط وإنما على مستوى العالم، فمثلا تشير إحصاءات التعليم الجامعي الأوروبي إلى بلوغ نسب القبول بالجامعات إلى أرقام قياسية.. ففي بريطانيا تبلغ النسبة نحو 50% من مجموع طلاب المرحلة الثانوية، الأمر الذي دعا جهات الصناعة في بريطانيا إلى المطالبة بعودة الاهتمام بالتعليم المهني نظراً للنقص الملحوظ في المهارات المطلوبة لشغل الكثير من الوظائف، خصوصا مع استعداد بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي والحد من نسبة المهاجرين الأوروبيين إليها.

**** التعليم التقني والمهني مقابل التعليم العالي:**

على الرغم من الجهود المبذولة من معظم الدول العربية في مجال تطوير أنظمة التعليم الفني والتدريب المهني من حيث السياسات والأهداف والبنية المؤسسية والبرامج وطرق وأساليب التعليم والتدريب، وغيرها لسد الفجوة بين متطلبات أسواق العمل ومخرجات المدارس الفنية ومراكز التدريب المهني، فإن بعض الدول العربية، لا تزال تحتاج إلى بذل مزيد من الجهد لتحسين نوعية مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومستويات المهارة المهنية لتواكب المستويات العالمية وتلبي احتياجات سوق العمل من المهن والتخصصات الجديدة وتسهم في زيادة قابلية التشغيل لخريجي المعاهد والمدارس الفنية ومراكز التدريب المهني بما يؤدي إلى خفض نسبة البطالة بين هذه الفئة ويزيد من دورها في تلبية الاحتياجات المطلوبة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المنافسة في سوق العمل الخارجية.

ومن أجل مواجهة حالة البطالة المزمنة عالمياً ، فإن سياسات التعليم تتجه نحو ما يسمى بالتحويل العكسي حيث إن الكثير من خريجي التخصصات الأدبية يختارون التعليم المهني والفني في الكليات التقنية والمجتمعية.

المبحث الثاني:

الدول العربية والتعليم التقني والتدريب المهني

منذ عدة عقود، بدأ بعض الدول العربية عملية تأسيس شاملة لنظام تعليمي يخصص حيزاً كبيراً للتدريب التقني والمهني، ويسعى إلى تطوير برامج تدريبية تجمع بين اكتساب المهارات المهنية ومواءمتها لاتجاهات الطلب في سوق العمل.

و تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الأهداف تحققت، لكن التحديات مازالت قائمة ومن أهمها إعداد البرامج التدريبية ومراجعتها باستمرار لتكون مسابرة لمتطلبات واحتياجات سوق العمل من الكفاءات الفنية المدربة، بحيث تناسب عدد الخريجين في كل تخصص عدد الفرص المتوافرة للتوظيف، مع مراعاة التغيرات في نوعية المهارات التدريبية المطلوبة والكفاءات المتوافقة مع تحولات السوق، ومن التحديات التي تواجه المجتمع العربي النمو الديموغرافي، حيث ينبغي أن يكون التدريب متاحاً وفي متناول الجميع.

المبحث الثالث:

أهم التجارب العالمية في مجال التعليم المهني

• تجربة كوريا الجنوبية:

إن النمو الاقتصادي السريع في كوريا خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات يرجع أساساً إلى نظام التدريب التقني والمهني الذي استثمرت فيه الحكومة بشكل كبير.. فقد قامت الدولة بالتخطيط والتمويل وتنظيم البرامج لتنمية القوى العاملة، ونظراً لتطبيق التكنولوجيات الأكثر تطوراً من قبل المؤسسات في القطاع الخاص فإن ذلك أدى إلى الاهتمام والتركيز على التعليم المهني

والتقني، وركزت معاهد التدريب على المهارات العامة التي تحتاجها أكثر الصناعات، كما تم التركيز على القدرات التدريبية والمهارات التخصصية التي تلبي احتياجات الشركات في المجال التكنولوجي.

• تجربة ماليزيا:

سعت ماليزيا لأن تكون من بين الاقتصادات النامية الكبرى في العالم سنة 2020، واعتمدت في ذلك على جلب الاستثمارات الأجنبية لسوقها المحلية.. وتطلب هذا الأمر الاعتماد على قوى عاملة تتمتع بالكفاءة والمهارات التقنية اللازمة للاستجابة لمتطلبات سوق العمل التي يحتاجها المستثمر الأجنبي. ولا يكفي أن يكون الموظف حاصلًا على شهادة التعليم فقط، ولكن عليه أن يكون مزوداً بمجموعة من المهارات التقنية التي ترفع من مردودية العمل. وبذلك عملت المدارس والجامعات والمراكز التدريبية على إدخال عدد كبير من البرامج التطويرية للتدريب التقني والمهني. وخصصت الحكومة ميزانية ضخمة لنظام التدريب التقني والمهني، وصاحب ذلك كثير من المحفزات المخصصة للشركات والشباب لتشجيع التدريب التقني.

وعلى الرغم من ذلك، تواجه ماليزيا عدة تحديات في مجال التدريب التقني والمهني أهمها عدم التوافق بين العرض والطلب، الذي يوضح النقص في الكفاءات الضرورية للاستجابة لحاجة سوق العمل. كما يعاني نظام التدريب ضعف الدعم الحكومي الذي يوجه أغلبه للتعليم الأكاديمي.

المبحث الرابع:

بناء نظام قوي للتعليم المهني

من أجل أن يكون نظام التدريب المهني والتقني ناجحاً وفعالاً وجب العمل على تحقيق عدة مبادئ أهمها:

1- مواءمة متطلبات قطاع الأعمال من خلال شراكة حقيقية مع سوق العمل:

من الأهمية بمكان إيجاد الشراكات وتقوية التعاون بين قطاع الأعمال والمؤسسات التدريبية، فالتواصل مع قطاع الأعمال يحدد الاحتياجات التدريبية والتعليمية من أجل الاستجابة للطلبات غير

المحققة. ويسمح هذا التواصل أيضا بإبقاء رابط وثيق بين التطور التكنولوجي وتجديد المهارات التدريبية.

2- جودة المخرجات:

جودة مخرجات النظام التدريبي تحددها الشراكات الصناعية من خلال التعاون مع الفاعلين والعاملين في قطاع التدريب المهني والتقني، وينبغي ربط التخرج والتأهيل لدى المتدربين بالكفاءة والمهارات، وذلك من خلال إنشاء نظام اعتماد للمهارات ومعايير التوظيف والجودة.

3- توافر الدعم المادي لنظام التدريب:

يحتاج نظام التدريب إلى دعم الدولة باستمرار، فهي تتحمل مسؤولية وضع الخطط والاستراتيجيات لدعم التعليم والتدريب التقني والمهني وتلجأ الدول المتطورة إلى رسوم الدراسة والضرائب ودعم قطاع الأعمال من أجل توفير دعم مادي لنظام التعليم المهني والتدريب وتعتمد الدول الأخذة في النمو على المنظمات الدولية مثل البنك الدولي.

خلاصة الأمر: إن نجاح نظام التدريب المهني رهن بدعم الدولة من خلال سياساتها الداعمة لأنظمة التعليم المهني والتدريب وإتاحة بنية تحتية تساعد على توفير نظام تدريبي قوي وفعال، بالإضافة إلى توفير نظام تمويلي فعال للتعليم المهني والتدريب وكل ما يحتاجه من وسائل وتجهيزات.

المحور الرابع :

الأبعاد الاجتماعية لقضايا البطالة والتشغيل

في إطار الإعلان العالمي للعدالة الاجتماعية

جاء "الإعلان العالمي للعدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة" الذي اصدرته **منظمة العمل الدولية** عام 2008 علامة على الاهتمام الدولي بموضوع إيجاد فرص العمل، وذلك في إطار الجهود الدولية لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية التي كانت ولا تزال تمثل تهديداً خطيراً لمصير البشرية بسبب ما أفرزته من مخاطر أثرت على مستوى معيشة الناس وخياراتهم التنموية وضمناتهم المستقبلية حيث إن شبحي الفقر والبطالة ماثلان إلى يومنا هذا .

المبحث الأول:

البنية الاجتماعية العربية

تعتبر قوة العمل جزءاً حيوياً من تركيبة السكان، ولها أثر كبير في طبيعة الاقتصاد ومستوى تطوره، طبقاً للتركيب النوعية (ذكور وإناث) للسكان في كل دولة عربية والتركيب العمرية أيضاً، وتركيب المستويات التعليمية وغير ذلك.

ومن الملاحظ أنه إذا تناسب حجم السكان مع كفاية الموارد فإن نتائج التنمية الاجتماعية والاقتصادية تكون عالية سيما إذا رافق ذلك إجراء تكيفات تقنية ومؤسسية وسياسية لتوسيع خيارات الناس لاتخاذ قرارات متجوبة مع نوعية حياتهم المستقبلية .

ولا يخفى أن لتركيب الأسرة من حيث النوع والكم والإعالة علاقة سببية بالقوانين الاقتصادية، التي تحكم سلوك المستهلك، وفي مجتمعنا العربي هناك تفضيل للذكور، وبالنسبة للأسر الفقيرة يكون دخول أفرادها المبكر لسوق العمل فرصة لتحقيق المنافع المرجوة من عمل الأطفال لتعزيز (اقتصاد الأسرة) وبذلك أصبحت عملية الإنجاب اقتصادية إلى جانب كونها عملية غريزية لحفظ البقاء.

ولأسباب عديدة، فإن البنية الاجتماعية العربية تواجه تحدي الهجرة إما من الريف إلى المدينة ، أو بالعكس في مجتمعات تعرضت إلى الداهيات والحروب الداخلية فقد شهدت الهجرة من المدينة إلى الريف سعياً وراء عامل الأمن والأمان . وهناك موجات الهجرة إلى الخارج وهي تعد خسارة اقتصادية

واجتماعية وبشرية، لأنها تستنزف القوى المنتجة العربية عالية المهنية والتحصيل العلمي يطلق عليها النقل المعاكس للتكنولوجيا.

وقد عانت دول عربية من الزيادة المفرطة بالسكان مقارنة بقدراتها التنموية، حيث خصصت موارد وإمكانات ضخمة للاستثمار في أنشطة لها علاقة بالسكان كالخدمات الصحية والتعليمية والسكن وهي بدورها تتطلب مهارات عربية تسهم في رفع مستوى نوعية هذه الخدمات التي تجاوزتها الدول المتقدمة .

المبحث الثاني:

الحماية الاجتماعية وبيئة العمل

منذ عام 1948 وإلى الآن، أسهمت تشريعات حقوق الانسان وحركات العدالة الاجتماعية في تعزيز الحماية الاجتماعية، مفهوماً وتطبيقاً، كتدابير حامية تحقق هدف الحصول على الاحتياجات الأساسية، لضمان الحد الأدنى من المعيشة وفقاً للمادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948، وعلى الرغم من أن هذه التدابير يغلب عليها الجانب المادي فإن لها أبعاداً نفسية واجتماعية أسست فيما بعد لمفهوم الأمن الاجتماعي. وفي ضوء الأهداف التنموية للألفية للفترة من 2000 – 2015 تصدر الهدف الأول "القضاء على الفقر المدقع والجوع"، وطالب المجتمع الدولي بضرورة الإقلال من نسبة السكان تحت خط الفقر بحلول عام 2015 واختيار السياسات الملائمة لإنجاز خطط التنمية.

ولاشك أن بيئة العمل غير المنظمة تعتبر عبئاً ثقيلاً على سوق العمل في أحيان كثيرة . كما أن البيئة النموذجية للعمل، إنسانياً وموضوعياً، تتجه نحو الاعتراف بحقوق العاملين وفي مقدمتهم الفقراء والنساء. وتحقق مزايا الانتفاع من عوامل النمو ومظاهره عندما تنهض فرص تعليم وتأهيل وتدريب القوى العاملة، وتنهض الشراكات القائمة على تحمل المسؤولية الاجتماعية وممارسة حق التفاوض والحوار لحل الأزمات. وتقوم بيئة العمل النموذجية أيضاً على تقوية مزايا شبكات الإنتاج

الاجتماعي والتوسع بالخدمات الأساسية وفي مقدمتها الصحة والتعليم والتشغيل للشباب الذين تم تمكينهم تعليمياً ومهنياً وهم القادرون على المشاركة الجادة في تطوير الإنتاج والإنتاجية .

المبحث الثالث :

السياسة الاجتماعية وقضايا التشغيل

إن الاهتمام بتطوير العنصر البشري العربي في جميع مراحل العملية التشغيلية وتوفير متطلبات العمل اللائق يتطلب نهجاً جديداً لكل من السياسات الاجتماعية والتشغيلية .

إن سياسة التشغيل تشكل منظومة من الإجراءات النوعية التي تنضم من خلالها مؤسسات وهيكل وعناصر سوق العمل لحماية حقوق وواجبات أطراف العرض والطلب لقوة العمل في جميع قطاعات العمل وتكييف الأيدي العاملة على متطلبات تطوير الإنتاج ورفع مستوى إنتاجية العمل، ومن أهم وظائف سياسة التشغيل تهيئة الظروف وتكييف الأوضاع لاستمرار توليد فرص العمل لتقليل البطالة وضمان كفاية الأجور لمواجهة متطلبات المعيشة اللائقة بكرامة الانسان ، والعمل على وقاية المهارات من التدهور لأن البطالة على المدى الطويل تستهلك الكفاءات والخبرات والمهارات .

ولكل ما تقدم، فإن منظمة العمل العربية لم تأل جهداً لمواجهة البطالة ومعالجة عجز سوق العمل العربية عن توليد فرص عمل لائقة، وكان العقد العربي للتشغيل للفترة من (2010-2020)، انتقالة نوعية من التنظير إلى التطبيق الفعلي المدعم بآلية متابعة محكمة لتحقيق الغايات التي جاء من أجلها ومن أهمها في سياق هذا البحث ما يلي:

ا- رفع مستوى حياة العمال وأسرهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية من خلال الأجور اللائقة وتوسيع مزايا نظم الضمان الاجتماعي من خدمات صحية وثقافية واجتماعية ورواتب تقاعدية تأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم وارتفاع مستويات المعيشة .

ب- التدريب المهني والإداري العاليان من متطلبات رفع معدلات الإنتاج والانتاجية وضمان الانتقال إلى العمل المنتج ومحاصرة النزعة الاستهلاكية التي تقلل الإمكانيات العربية إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ج- تحقيق مبدأ المساواة والإنصاف في توزيع البرامج والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بين القطاعات كافة إلى جانب مراعاة احتياجات قطاع الزراعة وسبل تطوير الريف أسوة بما يقدم من دعم إلى المدينة، ولعل من المناسب القول أن من شأن السياسات التشغيلية أن تحافظ على التوازن والتعاون بين القطاعات كافة وتديم العلاقة القيمة بين الريف والمدينة، التي تعتبر صمام أمان للمحافظة على المساواة والعدالة الاجتماعية .

د- اختيار نظم عمل معاصرة وقواعد حديثة مطلباً ملحاً لسوق عربي تكاملي، والتخلص من المخططات التي تجعل من المجتمع العربي سوقاً لتصريف البضائع الأجنبية من جهة وتمكين نتائج التنمية من الوصول إلى الفئات الفقيرة والهشة لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية بكفاءة من جهة أخرى .

المحور الخامس:

دور القطاع الزراعي في أسواق العمل العربية ومتطلبات التحول

إلى الاقتصاد الأخضر لدعم التشغيل

المبحث الأول

تحديات القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي

يلعب القطاع الزراعي دوراً مهماً في الاقتصادات العربية كونه مصدراً أساسياً لدخل نسبة معتبرة من السكان، إضافة إلى دوره في توفير متطلبات الأمن الغذائي، كونه أداة مهمة لتوسيع وتنويع قاعدة الموارد التي تستخدم كمدخلات للقطاعات الاقتصادية الأخرى.. ويمكن أن يتضح ذلك من خلال تناول الأهمية النسبية للنتاج الزراعي العربي ، والقوى العاملة الزراعية.

ومن حيث القوى العاملة الزراعية على الأخص، ونصيبها من القوى العاملة الكلية: تشير البيانات

المتاحة إلى أن حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي قد بلغ 29.7 مليون عامل عام 2015 بنسبة بلغت 22.5% من إجمالي القوى العاملة الكلية في الدول العربية مقابل 38.1 مليون عامل وبنسبة 29.36% من إجمالي القوى العاملة عام 2010 ، ويعود هذا التراجع في حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي إلى هجرة العمل في القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى خاصة في المدن بسبب انخفاض الدخل والطبيعة الموسمية للقطاع الزراعي مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، وكذلك استخدام الأساليب المتطورة تكنولوجيا والتزايد في ميكنة القطاع الزراعي.

أما عن التحديات التي تواجه الزراعة العربية والأمن الغذائي، فنلاحظ أنه بالرغم من توافر العديد من الموارد الزراعية سواء أكانت طبيعية أو بشرية، فإن القطاع الزراعي لم يحقق الزيادة المطلوبة في الناتج الزراعي لمقابلة الطلب المتزايد على الغذاء، وانعكس ذلك في صورة فجوة غذائية تزداد حدتها عاماً بعد آخر في ظل الزيادة السكانية المتسارعة في العالم العربي.

المبحث الثاني :

التعاون العربي المشترك في المجال الزراعي وأثره على أسواق العمل

أولاً- التمويل والاستثمار الزراعي البيني في الدول العربية:

قامت الدول العربية بإنشاء العديد من مؤسسات العمل العربي المشترك لدعم وتعزيز التنمية الزراعية منها المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي

القاحلة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والتي تم تأسيسها عام 1974 ، ووفقاً للتقرير السنوي للشركة لعام 2016، فقد بلغ عدد المشروعات الزراعية التي تعمل بها الشركة نحو 39 مشروعاً في مختلف مجالات التنمية الزراعية والحيوانية والريفية على مستوى الدول العربية، بإجمالي استثمارات نحو 577.61 مليون دولار حتى نهاية 2016. كما تم إنشاء الشركة العربية للإستثمار عام 1974 وإنشاء الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي فى عام 1976 ، حيث أسهمت في العديد من المشروعات الاستثمارية على مستوى الدول العربية، ووفقاً للتقرير السنوي للهيئة لعام 2016 ، فقد بلغ إجمالي استثمارات الهيئة بنهاية العام 571 مليون دولار، من خلال 40 شركة تسهم فيها الهيئة على مستوى الدول العربية.

وإيماناً من منظمة العمل العربية بضرورة النهوض بقطاع العمال الزراعيين في عملهم ومعيشتهم باعتبارهم أساساً في دعم الإنتاج والاقتصاد القومي ، أصدرت المنظمة الاتفاقية العربية رقم (12) لسنة 1980 بشأن العمال الزراعيين والتوصية العربية رقم (4) لسنة 1980 بشأن تنمية وحماية القوى العاملة في القطاع الزراعي .

كما تشير البيانات إلى تراجع حجم المساعدات الإنمائية العربية المقدمة من مؤسسات التمويل العربية المختلفة فيما يخص القطاع الزراعي والثروة الحيوانية، حيث بلغ حجم التمويل المتاح للقطاع الزراعي عام 2015 نحو 269.2 مليون دولار بنسبة تعادل 4.2% من حجم التمويل الكلي المخصص لكافة القطاعات ، مقارنة بـ " 483.5 " مليون دولار عام 2014 وبنسبة 7.0% من حجم التمويل الكلي المخصص لكل القطاعات في العام نفسه .

• الاستثمار الزراعي البيني في الدول العربية :

تشير البيانات إلى أن العدد التراكمي للمشروعات الزراعية التي تم إنشاؤها نتيجة للاستثمار العربي البيني في الفترة من عام 2003 إلى عام 2016 بلغ 169 مشروع بنسبة 6.6% من العدد الإجمالي لمشروعات الاستثمار العربي في مختلف القطاعات، في حين أن العدد التراكمي للوظائف الزراعية التي تم توفيرها نتيجة للاستثمار العربي البيني في القطاع الزراعي بلغ 45167 وظيفة بنسبة تقدر بنحو 8.0% من العدد الكلى للوظائف التي وفرتها مشروعات الاستثمار العربي

في مختلف القطاعات، وبلغت التكلفة التراكمية للمشروعات الزراعية 9.2 مليار دولار بنسبة بلغت 2.8% من الحجم الكلى للتكلفة التراكمية للمشروعات الاستثمارية العربية البينية في الفترة نفسها.

المبحث الثالث:

دور ومكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد المصري

تشير البيانات إلى الزيادة المستمرة في قيمة الناتج الزراعي المصري، حيث بلغت قيمته نحو 36.4 مليار دولار في عام 2015 مقارنة بنحو 29.1 مليار دولار عام 2010، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها لا تعكس أهمية وإمكانات هذا القطاع بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث انخفضت نسبة مساهمته من 14.0% عام 2010 إلى 11.2% عام 2015، الأمر الذى قد يُعزى إلى محدودية التمويل والاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وذلك على الرغم من أهمية وقدرة هذا القطاع على إستيعاب الزيادة المطردة من الأيدي العاملة، وتوفير المواد الخام للكثير من القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى دوره الرئيسي في تحقيق الأمن الغذائي .

وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج الزراعي، تشير بيانات الجدول، إلى أنه باستثناء عام 2013 فإن متوسط نصيب الفرد في تزايد، حيث بلغ 414 دولاراً عام 2015 مقارنة بنحو 370 دولار عام 2010، وهو أعلى من المتوسط العام على مستوى الدول العربية في الفترة الزمنية نفسها.

* القوى العاملة الزراعية :

- توضح البيانات أن القوى العاملة الكلية في مصر في تزايد مستمر حيث وصلت إلى 28.4 مليون نسمة عام 2015 مقارنة بنحو 26.1 مليون نسمة عام 2010، إلا أن نسبة ما تمثله القوى العاملة الزراعية منها في تناقص مستمر، حيث بلغت نسبتها 23.6% من أجمالي القوى العاملة الكلية عام 2015 مقارنة بـ " 25.7% " عام 2010، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تزايد معدلات الهجرة للريفيين بشكل عام والأيدي العاملة الزراعية بشكل خاص،

بالإضافة إلى الطبيعة الموسمية للعمل الزراعي ، علاوة على النقص في البنية الأساسية والخدمات في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية.

المبحث الرابع:

أثر مشروعات الاستصلاح الزراعي والتوطين في إتاحة فرص العمل ومكافحة البطالة

1- الأهمية النسبية للأراضي المستصلحة المزروعة بالنسبة لإجمالي الأراضي المزروعة:

تلعب مشروعات الاستصلاح الزراعي دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الزراعية، وخفض معدلات البطالة وتحقيق الأمن الغذائي، وتشير البيانات إلى الزيادة المستمرة في مساحة ونسبة الأراضي المستصلحة المزروعة بالنسبة للمساحة الإجمالية المزروعة، حيث وصلت إلى نحو 1.3 مليون هكتار تمثل 34.2% من إجمالي المساحة المزروعة عام 2015، مقارنة بنحو 1.1 مليون هكتار تمثل 29.7% من إجمالي المساحة المزروعة عام 2010 .

2- مشروعات الاستصلاح والتوطين خلال الفترة من 1982- 2000 وأثرها على توفير فرص العمل:

على الرغم من الاهتمام المتزايد باستصلاح الأراضي في مصر بداية من عام 1952 فإن الانطلاقة الحقيقية لاستصلاح الأراضي حدثت منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، حيث قامت الدولة باستصلاح مساحات كبيرة من الأراضي .

وقد قامت الدولة بتوزيع الأراضي المستصلحة على فئات مختلفة من السكان، أبرزهم شباب الخريجين بهدف الحد من مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل جديدة للشباب، وأيضاً صغار المزارعين بهدف سرعة وصول هذه المجتمعات إلى مرحلة النضج وتوفير مصادر للعمالة للفئات المستفيدة الأخرى وتحسين مستويات المعيشة للمعتمدين من صغار المزارعين .

• المشروع القومي لخدمة وتنمية أراضي الخريجين:

أسهم هذا المشروع في حل مشكلة البطالة، خاصة بين فئة شباب الخريجين، وطبقاً لإحصائيات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي فقد بلغ عدد الخريجين المستفيدين من المشروع، بالمرحلة الأولى عام 87/ 1988 نحو 2247 خريجا، وصل عددهم بنهاية الخطة الخمسية 92/ 1997 نحو 47500 خريجا موزعين على مساحة بلغت 101.3 ألف هكتار، وتم إنشاء القرى الرئيسية والفرعية لاستيعابهم

، هذا وقد اشتمل المشروع إلى جانب الخريجين على بعض الفئات الأخرى من صغار المزارعين (المعدمين)، والمضارين من تعديل قانون المالك والمستأجر، وعددا من الأرامل والمطلقات.

هذا .. وقد وصل العدد الإجمالي للمستفيدين المستثمرين بالمشروع من كل الفئات طبقا لبيان وزارة الزراعة نحو 69508 مستفيد على مساحة بلغت 133.2 ألف هكتار.

وقد واجه المنتفعون بهذا المشروع العديد من المعوقات التي أثرت بشكل مباشر على استقرار واستمرار عدد كبير منهم في هذه المجتمعات الجديدة.. وقد تناولتها العديد من الدراسات.

• المشروع القومي لاستصلاح واستزراع المليون ونصف المليون فدان:

بدأت الدولة في تخطيط وتنفيذ مشروع قومي لاستصلاح واستزراع مليون ونصف المليون فدان (نحو 630.3 ألف هكتار)، يستهدف إحداث تنمية متكاملة بإنشاء مجتمعات زراعية صناعية جديدة، وإعادة توزيع السكان خارج الوادي والدلتا ، وإيجاد فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، وتخفيض معدلات البطالة.

ووفقاً لخطة المشروع فإنه سيتم زراعة ما بين 46 و 54.8% من المساحة الكلية، أما بقية المساحة فسيتم إنشاء خدمات ومصانع لتصنيع المنتجات الزراعية، والصناعات التكميلية الأخرى عليها، بما يتيح استيعاب عدد كبير من السكان ويعمل على إيجاد فرص عمل كبيرة للشباب في هذه المجتمعات الجديدة ويوفر لها عوامل الاستقرار والنمو، ويتيح لها المشاركة بإيجابية في الناتج القومي الإجمالي.

ويبلغ إجمالي عدد السكان عند اكتمال المشروع نحو 1.5 مليون نسمة يعملون في مختلف الأنشطة الاقتصادية بالمشروع. هذا وقد تم تسليم المرحلة الأولى من المشروع وجار البدء في تسليم المرحلتين الثانية والثالثة.

المبحث الخامس :

متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر لدعم التشغيل في القطاع الزراعي

تنبع أهمية الاقتصاد الأخضر من خلال تبني مشروعات تعني بالاستدامة مثل الإنتاج النظيف والطاقة المتجددة والاستهلاك الرشيد والزراعة العضوية وتدوير المخلفات مع التقليل من انبعاثات الغازات الضارة (الكربون) واستبدال الوقود الأحفوري، وتخفيض معدلات البطالة وزيادة الدخل للأسر الفقيرة.

وهناك بعض الأمثلة على حجم الوظائف التي يولدها الاقتصاد الأخضر ومنها قطاع الطاقة المتجددة، والذي من المتوقع أن يتيح أكثر من 20 مليون فرصة عمل على مستوى العالم في عام 2030 ، منها 60% في الطاقة الإحيائية، وثلثها في الطاقة الشمسية، وما يقارب الـ 10% في طاقة الرياح. كما أنه من المتوقع زيادة التوظيف في قطاع الزراعة العضوية بنسبة 30% لكل هكتار مقارنة بكل هكتار زراعة غير عضوية في غرب القارة الأفريقية، كما أن هذا القطاع سيوفر 178 ألف فرصة عمل في المكسيك.

• متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر:

يمكن تلخيص متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، والاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد ، والاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها. كذلك العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة، ونشير هنا أيضاً إلى تبنى وتطوير برامج للتدريب المهني وتنمية المهارات الملائمة لمتطلبات الأنشطة الخضراء، وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة .. وغيرها من الأنشطة التي تمس البيئة واستدامة الموارد.

المحور السادس :

قضايا الهجرة وانعكاساتها على أسواق العمل

المبحث الأول:

الهجرة في المنطقة العربية: اتجاهاتها وتغييراتها

تتميز المنطقة العربية بأنها من بين أهم المناطق العالمية المرسلة والمستقبلة للهجرة. وبالرغم من كون المنطقة العربية منطقة استقبال وإرسال للمهاجرين فإن حجم ما تستقبله حالياً من خارج المنطقة يفوق بكثير عدد المهاجرين منها إلى الخارج. كما تتميز بوجود هجرة داخلية مهمة في المنطقة، خاصة نحو دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا والأردن، فإن عدد المهاجرين من خارجها يفوق بكثير الهجرة البينية في المنطقة، مما يعني أن المنطقة يمكنها نظرياً ومن حيث الكم أن تكون مكتفية ذاتياً لو كانت هناك حرية كاملة لحركة اليد العاملة داخل المنطقة كما هو الحال بالنسبة لمنطقة الاتحاد الأوروبي. فالإحصاءات المتوافرة تبين أن نسبة تدفقات الهجرة داخل المنطقة تكافئ تقريباً نسبة الهجرة إلى خارجها، كما تبين أيضاً أن معظم المهاجرين من خارج المنطقة ذوو مستوى تعليمي منخفض ولا يتمتعون إلا بمهارات بسيطة وهي الخصائص نفسها التي تتميز بها الهجرة من المنطقة العربية إلى منطقة الاتحاد الأوروبي، مما يعني أن هناك توافقاً بين العرض والطلب في سوق العمل في المنطقة.

ويقدر عدد المهاجرين الوافدين إلى كل البلدان العربية سنة 2013 ما يزيد على 30.3 مليون أي أكثر من ضعف العدد في 1990. كما شهدت المنطقة ارتفاع نسبة المهاجرين إلى إجمالي سكانها من 6.5% عام 1990 إلى 8.25% في 2013 مما يعني أن المنطقة العربية لا تضم فقط أكبر جالية مهاجرة نسبة إلى سكانها بل وأسرعها نمواً.. ويلاحظ على المهاجرين إلى البلدان العربية هيمنة الذكور حيث يمثل هؤلاء 68% من الإجمالي، وهي نسبة تفوق بكثير المعدل عالمياً. أما من حيث المستوى التعليمي للمهاجرين في المنطقة العربية فإن الغالبية العظمى منهم غير متعلمين أو دون الثانوي ويقومون بأعمال يدوية، ولا يمثل ذوي المهارات أكثر من 15%.

وتستقطب بلدان مجلس التعاون الخليجي الحصة الأكبر من المهاجرين الأجانب والعرب في المنطقة العربية.

وتقدر الهجرة البينية في المنطقة العربية بما يقارب 22 مليون عام 2013 بعد أن كان حجمها لا يتجاوز 12.1 مليون سنة 1990 ، وتعود تلك الزيادة إلى تزايد الطلب على العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، نتيجة للطفرة البترولية التي شهدتها المنطقة خلال الفترة 2001-2013. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في إجمالي المهاجرين إلى بلدان المنطقة العربية خلال الفترة من 1990-2013 فإن نسبة المهاجرين إلى إجمالي سكان المنطقة لم تتغير إلا هامشياً، حيث ارتفع من 5.3% عام 1990 إلى ما يقارب 5.9% سنة 2013، وهي نسبة تقل عن المسجلة في الاتحاد الأوروبي في 2014 والبالغة 7%.

وتختلف وجهة وطبيعة الهجرة في المغرب العربي عن المشرق العربي، حيث تدفق الهجرة من بلدان المغرب العربي أساساً نحو أوروبا، وذلك بهدف الإقامة الدائمة في المهجر لمعظمهم ، بينما تتميز حركة الهجرة لمواطني بلدان المشرق العربي بكونها بينية (أي بين البلدان العربية) وذلك بهدف الإقامة المؤقتة في جُلها، وكنتيجة لهذا الاختلاف في الوجهة والطبيعة ، فإن الآثار المترتبة على سوق العمل والتحويلات المالية مختلفة بشكل كبير كما سنرى لاحقاً.

المبحث الثاني :

نتائج الدراسات التطبيقية حول هجرة العمالة

أثر الهجرة الوافدة على أسواق العمل في الدول المستقبلية:

أجريت دراسات عديدة حول هذا الموضوع، غير أن معظمها يتعلق بحالة الولايات المتحدة الأمريكية ، ويعتمد معظمها على عينات من إحصاء السكان، وما يمكن أن يستنتج من كل هذه الدراسات أنه لا توجد آثار سلبية للهجرة الوافدة على التشغيل والأجور للعمالة المحلية وإن وجدت تلك الآثار فهي ضعيفة جداً، وتقتصر على الأمد القصير. والدراسات القليلة المتوافرة حالياً تؤكد وتجمع على عدم وجود الآثار السلبية كما يعتقد الكثير.. أما بالنسبة للبلدان الآخذة في النمو التي تستقطب الكثير من العمالة الوافدة وغيرها فإنه لا تتوافر دراسات تطبيقية حول أثر تلك الهجرة على أسواق عملها.

• آثار الهجرة على أسواق العمل في دول المنشأ:

نظراً لقلّة الدراسات التطبيقية حول الموضوع ، فإننا سنلجأ إلى تقديم عرض مختصر حول القنوات التي يمكن للهجرة أن تؤثر من خلالها على أسواق العمل في دول المنشأ.. وذلك على النحو التالي:

أولاً : تدفق المهاجرين نحو الخارج:

وهي القناة الأولى حيث يمثل تدفق المهاجرين إلى الخارج من بلد ما خروج هؤلاء من سوق العمل في بلد المنشأ وبالتالي تخفيف الضغط على سوق العمل خاصة إذا كان هؤلاء عاطلين كلياً أو جزئياً عن العمل مما يتسبب بشكل مباشر في انخفاض معدل البطالة في بلد المنشأ.

ثانياً: عن طريق قناة الهجرة العائدة:

للهجرة العائدة آثار على سوق العمل في بلد المنشأ كماً ونوعاً، فالجانب الكمي للهجرة العائدة يؤثر على سوق العمل إذا كانت العودة قسرية بحجم كبير وبشكل مفاجئ نتيجة مثلاً للأوضاع الأمنية في البلد المستقبل.

ومهما يكن من أمر.. فإن الفوائد التي يجنيها العائد من المهجر لنفسه أو للمجتمع ككل يتوقف على الطريقة التي تمت بها العودة. فإذا كانت العودة اختيارية فإن آثار التجربة والتكوين والمدخرات في المهجر تكون إيجابية، لكون العائد قد خطط وحضر لعودته، مما يسمح له بالاستعمال الأحسن لمكتسباته المالية والمعرفية من المهجر بعد عودته، أما إذا كانت العودة قسرية فإن الآثار قد تكون كارثية على العائد وعلى عائلته.

ثالثاً : أثر الهجرة إلى الخارج على التكوين والتعليم ومستوى المهارات :

وستعرض فيما يلي إلى الأثر على التكوين والتعليم والمهارات في بلد المنشأ للراغبين في الهجرة سواء كانت شرعية أم غير شرعية.. تفيد العديد من الدراسات حول الشباب الراغبين في الهجرة بأنهم عادة ما يحاولون تحسين مستواهم التعليمي بقصد تحسين فرصهم في الهجرة والحصول على مناصب شغل لائقة في بلد المهجر، حيث لوحظ إقبال كبير من طرف هؤلاء على

تكوين أنفسهم، ليس فقط في تخصصاتهم ولكن أيضاً في مجالات أخرى، كاللغات والحاسوب والثقافة العامة ، وعادة ما يكلفهم ذلك الكثير.

رابعاً : أثر الهجرة إلى الخارج على سوق العمل في دول المنشأ فتتمثل في التحويلات المالية التي عادة ما يقوم بها المهاجرون عن طريق إرسال جزء من دخلهم إلى بلدانهم الأصلية بقصد إعالة عائلاتهم في الدرجة الأولى ، وقد يدخر جزءاً بقصد الاستثمار لاحقاً بعد العودة.

وقد أثبتت معظم الدراسات على دول شمال افريقيا أن معظم دخول المهاجرين تخصص لتحسين مستوى معيشة العائلة ولا يخصص منها للاستثمار الإنتاجي إلا نسبة ضئيلة جداً، أما أثر التحويلات المالية للمهاجرين على أفراد الأسرة فإن معظم الدراسات التطبيقية تؤكد بأن أثرها يختلف من عضو إلى آخر من أفراد الأسرة.

المبحث الثالث:

الهجرة وآثارها على سوق العمل - حالة الجزائر

نقدم فيما يلي المعطيات حول بعض مؤشرات الهجرة من الجزائر حسب مختلف المصادر. حيث قدر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي اجمالي الجالية الجزائرية في الخارج عام 1995 بحوالي 1.075000 تبعاً للإحصائيات المقدمة للمجلس من القنصليات الجزائرية بالخارج، منها نحو 0.8 مليون بفرنسا لوحدها ، في حين تقدر المصادر الفرنسية عدد المهاجرين الجزائريين بفرنسا لعامي 1990 و2006 بـ 574000 و691000 " على التوالي، أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فتقدر الجالية الجزائرية المقيمة في البلدان الأعضاء فيها عام 2000 بما يزيد على 1.3 مليون .

هذا وتشهد الجزائر الآن تحولاً كبيراً في هجرة مواطنيها من حيث البنية والمقصد، ويلاحظ بأن المعدل الإجمالي للهجرة ، وكذلك معدل هجرة ذوي التكوين العالي انخفضا من 6.2 % سنة 2000 إلى 5.9 % عام 2015. أما بالنسبة للتوزيع حسب الجنس فالإحصاءات تبين وجود فروق هامشية جدا بين الجنسين لمصلحة الذكور بالنسبة لإجمالي الهجرة ، ولمصلحة الإناث بالنسبة للجالية المتواجدة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعوام 2002 و2005-2006، كما يلاحظ

أيضاً اتساع الفارق بين الجنسين لمصلحة الإناث خلال الفترة من 2000 و2006 وذلك بسبب كون عدد المهاجرات حديثات العهد أكبر من الذكور. كما تبين الأرقام أن نسبة ذوي التكوين العالي قد ارتفعت خلال الفترة نفسها بشكل ملحوظ: من 16.5% إلى 19.3%.

وعلى الرغم من تنوع اتجاهاتها في العقدين الأخيرين، إلا أن الجالية الجزائرية لا تزال متمركزة في فرنسا التي تستحوذ على ما يقارب الـ 90% منها. وما يلاحظ أن ما يربو على نصف الجالية الجزائرية في إسبانيا حديثة العهد وما يزيد على 40% منها في كندا وبلجيكا والولايات المتحدة بينما لا تتجاوز 8% في فرنسا للسنة نفسها، أما بالنسبة للوزن النسبي لفئة ذوي الكفاءات في إجمالي المهاجرين، فإن وضعية الجالية الجزائرية لا تختلف عن المغربية حيث أن معظم الهجرة إلى كندا وبريطانيا وأمريكا تتكون من ذوي التكوين العالي وهو ما يعكس السياسة الانتقائية التي تنتهجها هذه البلدان.

إن الفئات غير الماهرة هي المستفيد الأول في التغير الذي حدث في سوق العمل في الجزائر منذ بداية القرن الحالي نتيجة للاستثمارات الضخمة التي ضختها الدولة في قطاعات السكن والأشغال العمومية والزراعة من جهة وتوسع قطاع التجارة والخدمات نتيجة للطفرة البترولية التي مكنت الجزائر من إمكانيات مالية هائلة أنفقت معظمها على الواردات من الخارج مما أسهم في توسع غير عادي في قطاع الخدمات بشكل عام وإيجاد وظائف مرتبطة بذلك التوسع.

أما بالنسبة للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين، التي عادة ما تعطى لها الأهمية القصوى في دراسات الهجرة نظراً لكونها أحد المصادر لتمويل المعاملات الخارجية ومشاريع التنمية والدخل لعائلات وأقارب المهاجرين في بلدانهم الأصلية، فإن حجمها الفعلي بالنسبة للجزائر يمكن اعتباره ثانوياً جداً إذا ما قورنت بعائدات المحروقات، ويعود سبب ضعف حجمها إلى عوامل عدة: **أهمها** كون الهجرة الجزائرية في معظمها دائمة وليست مؤقتة. **وثانيها**، لكون معظم دخول المهاجرين تنفق على العائلة المتواجدة منها في البلد المستقبل، **وثالثاً** لعدم اهتمام السلطات الجزائرية بهذا المصدر، نظراً لتوافر مصدر المحروقات أو لكون الأموال المحولة من المهاجرين تذهب مباشرة إلى المستفيدين منها.

فالتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين عن طريق القنوات الرسمية بلغ في المتوسط سنوياً خلال الفترة من 1990-1999 نحو 1.6 مليار دولار ليرتفع في العقد الأخير إلى ما يزيد عن 2 مليار. ولم يتأثر حجمها إلا هامشياً في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية ذلك أن معظمها يقتصر على تحويلات المهاجرين المتقاعدين العائدين نهائياً إلى الجزائر.

وعلى الرغم من ذلك فإن التحويلات السنوية للمهاجرين إلى الجزائر في المتوسط تفوق بكثير قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها وكذا قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة من 1990-2016¹ ، ومع ذلك فإنها تمثل في المتوسط ما يقارب الـ "1.5%" من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر لعائلات المهاجرين دخلاً محترماً وللمناطق الجبلية الفقيرة مصدر الهجرة الأساسي دخولاً تسمح لسكانها بتحسين أوضاعهم.

¹ World Bank, World Development Indicators, Various Years.

المحور السابع :

التطورات التكنولوجية الحديثة وأثرها

على أسواق العمل في العالم عموماً وفي الدول العربية خصوصاً

المبحث الأول:

التطورات التكنولوجية الحديثة

تعتبر التكنولوجيا الحديثة المحرك الرئيسي للتغيير في المجتمعات في العصر الحاضر، ويتفرع

عنها العديد من التقنيات الحديثة، من أهمها:

- **الإنسان الآلي (أو الروبوت)**، الذي أخذ استعماله في تزايد متواصل، خاصة في دول العالم المتقدم . فحسب بعض الإحصاءات كان عدد الروبوتات المستعملة في كل دول العالم عام 2013 لا يتجاوز 1.2 مليون روبوت ، ارتفع عددها إلى 1.5 مليون عام 2014 ليصل إلى أكثر من مليونين عام 2016 مع إحتمال زيادة مليون وحدة إضافية بحلول عام 2019.
- **الذكاء الاصطناعي** الذي يحلّ محلّ البشر في مختلف المجالات، حيث تستطيع الأجهزة أن تحاكي القدرات الذهنية البشرية لما تتمتع به من القدرة على التفكير الناقد، هذا العمل يستعمل حالياً في مختلف المجالات مثل التمويل والنقل والطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغيرها من الأنشطة. فحسب بعض التقديرات نحو 50% من الأعمال المعروفة في عالم اليوم ستتم حصراً بأنظمة الذكاء الصناعي.
- **المركبات ذاتية التحكم** التي أدت إلى إتساع أسواق جديدة من الآلات والأجهزة كالمطائرات دون طيار والسيارات دون سائق (ذاتية التحكم).
- **الطباعة ثلاثية الأبعاد** حيث تتيح الطابعات ثلاثية الأبعاد القدرة على طباعة أجزاء متداخلة ومعقدة التركيب، وهو ما يستعمل في العديد من الصناعات وفي القطاع الطبي والصحي وغيرها من الأنشطة...
- **خوارزميات الحاسوب** وهي تمثل مجموعة القواعد الدقيقة لمعالجة حاسوبية تهدف إلى الحصول على نتائج محددة. فهذه التقنيات حلت محل الإنسان، كما في البورصات وفي بناء النماذج الرياضية المعقدة.

- **مفهوم وخصائص اقتصاد المعرفة:**

- **هو اقتصاد الوفرة على خلاف اقتصاد الندرة**، ففي ظل تطور وانتشار التكنولوجيا الرقمية أصبحت خصائص هذا النظام الجديد هي وفرة ما يمكن تسميته بالمادة الأولية، فمع تطور المعرفة التي من خصائصها أنها لا تستهلك (حيث إنها لا تستنفد ولا تزول) بل تتوالد ذاتيا وحتى تزداد بالاستهلاك، فإن التكلفة الحدية لأي نسخة لاحقة على النسخة الأولية تتضاءل تدريجيا إلى أن تقترب من الصفر. وكل مستهلك للمعلومات في المجتمع هو أيضا صانع أو مبتكر لها.
- **هو اقتصاد منفتح على العالم**: إذ لا يمكن لأي بلد أن يُوجده ويطور قدراته المعرفية دون أن يشارك أو يستورد المعارف الحديثة من الآخرين. ومن المؤكد أن دور قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في هذا الاقتصاد يساعد على تقاسم المعلومات وعولمة الابتكار والتجديد.

المبحث الثاني :

أثر التكنولوجيات الحديثة على أسواق العمل

لقد أجمع العديد من الاقتصاديين على أن العالم يشهد اليوم بزوغ فجر الثورة الرقمية (أو ما يسمى أيضا الثورة الصناعية الرابعة) التي أثرت التأثير العميق والشامل في أسواق العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال ابتكار وظائف جديدة بمهارات جديدة أصبحت فيها الأتمتة الذكية والروبوتات هي القوة العاملة الجديدة.

ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تزايد عدد الروبوتات الصناعية العاملة في جميع أنحاء العالم (نحو 3 ملايين وحدة في عام 2019). وتسارع استخدام الآلات الحديثة في مجمل الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يثير تساؤلات عديدة حول مستقبل أسواق العمل والوظائف وكيفية مواجهة تداعيات انتشار وتسارع استخدام الروبوتات والأتمتة الذكية عليها، خاصة مع ما قد تسفر عنه من بطالة وتداعي ظروف العمل وحتى الحياة الاجتماعية.

والآن .. ما القطاعات الاقتصادية المعنية أكثر من غيرها بانتشار التكنولوجيات الحديثة.. وبالتالي

أكثر تأثيراً في أسواق العمل؟

تبرز بعض الإحصاءات والبيانات أن أهم القطاعات التي تستخدم الروبوتات الصناعية هي صناعة السيارات 70 % تقريباً من الروبوتات المستخدمة في العالم والصناعات الكهربائية والإلكترونية وصناعة المعادن والآلات².

كما يشير تقرير الاتحاد الدولي للروبوتات إلى أن المتوسط العالمي لكثافة استخدام الروبوتات في أسواق العمل لعام 2015 بلغ 69 وحدة لكل 10 آلاف موظف، وذلك في قطاع الصناعات التحويلية، وأن أكثر الأسواق كثافة في استخدام هذه الآلات هي كوريا الجنوبية، تليها سنغافورة واليابان وألمانيا.

وفي المجال نفسه، يبرز تقرير أصدرته مؤسسة "ماكنزي" في يوليو 2016، والذي يركز على تحليل أكثر من 800 مهنة في سوق العمل الأمريكي، أن من أكثر المهن المعرضة لخطر الأتمتة واستخدام الروبوتات هي تلك التي تعد ضمن القطاعات الصناعية (59%) والخدمات الغذائية (7%) وتجارة التجزئة (53%)، وقطاع السياحة والفندقة (73%)، وذلك نظراً للتقدم الملحوظ في هذه الأنشطة على المستوى التقني والتكنولوجي، مما يعرضها لخطر الأتمتة بنسبة كبيرة.

وعلى عكس ذلك، فإن هناك بعض القطاعات الأخرى التي تقل احتمالية تعرضها للأتمتة، وأن تحل فيها الروبوتات محل الطاقة البشرية، كأنشطة تطوير الموارد البشرية، والعمل الإبداعي والمعرفي، وجميع الأنشطة في مجال البرمجيات والإعلانات والتعليم والرعاية الصحية.

ولكن .. حسب بعض المختصين في هذا المجال، فإنه من المنتظر أن كل هذه الوظائف وحتى السامية منها، والتي تتقاضى الأجر الرفيع مثل المديرين والأطباء والمهندسين وحتى الرؤساء والمديرين العامين واعون أن في المستقبل القريب نسبة كبيرة من أعمالهم ستتم أتمتتها.

² وفقاً لتقرير الإتحاد الدولي للروبوتات IFR.

ولقد اختلفت آراء الخبراء الاقتصاديين في شأن آثار هذه التكنولوجيات الحديثة على أسواق العمل. فمنهم من يرى أنها ستدفع نحو زيادة الوظائف، خاصة المرتبطة منها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف أنحاء العالم.. ومنهم آخرون يؤمنون بأن هذه الأنظمة الجديدة ستزيد في ارتفاع نسب البطالة وبالتالي في الفقر والتهميش.

وتؤكد بعض الدراسات الاقتصادية أنه على الرغم من أن التكنولوجيا المعاصرة أصبحت المحرك الرئيسي للتنمية، فإن هذا التقدم يؤثر بالسلب على العمالة وتوفير فرص العمل حيث إن الفنون الإنتاجية الجديدة ستلغى مئات الآلاف من الوظائف والمهن والأعمال التي كان يقوم بها العمال، وبالتالي تؤدي إلى البطالة وزيادة عدد عاطلين، وأصبح الذكاء الاصطناعي يحل محل أعداد من البشر كانوا يشتغلون هذه الوظائف من قبل.. أو بعبارة أخرى، من المتوقع أن استخدام الروبوتات والآلات الذكية سيحل محل الإنسان في العديد من الوظائف والمجالات، وبصفة خاصة في الوظائف الروتينية وتلك الأنشطة التي لا تحتاج إلى مهارات عالية. فالجيل الجديد منها أصبح سريع التطور فهي تفكر وتتفاعل وتستجيب كالإنسان، كما صارت قادرة على القيام بأعمال دقيقة ومختصة كعمليات الإنقاذ والخدمات الطبية وتصوير الأعضاء البشرية والعمليات الجراحية، وغيرها.

• ظهور الأنماط الجديدة في العمل:

نركز هنا على دراسة النمط الأكثر انتشاراً في السنوات الأخيرة الذي أحدث تغييراً جذرياً ليس فقط في العلاقات الإنتاجية بين كل الأطراف المعنية، بل حتى في القطاع التجاري والخدمي: وهو العمل عن بعد.

ومن المؤكد أن ثورة العمل عن بعد حصلت بعد ظهور الكمبيوتر الشخصي وذلك سنة 1981، وظهور القوانين المنظمة لهذا الشكل من العمل بالبلدان المصنعة، وحسب بعض البيانات والإحصاءات ما لا يقل عن 9% من الموظفين الفرنسيين اشتغلوا عن بعد في عام 2010 وهذه النسبة مرشحة إلى الزيادة لتبلغ 40% في النهاية 2020. هذه النسبة لعام 2010 ترتفع إلى 39% بالنسبة لفنلندا و 21% بلجيكا و 28% بالولايات المتحدة الأمريكية والسويد 23 % للمملكة المتحدة و 19 % لكل بلدان أوروبا .

وبذلك .. فإن العمل عن بعد يمكن أن يساعد على إيجاد فرص عمل جديدة، والدليل على ذلك ما سمحت به مراكز الاتصال Call center في تونس من إيجاد فرص عمل وخاصة بالنسبة لحاملي الشهادات العليا.

ومن المؤكد أن منصات المواهب على الإنترنت تعمل على تعزيز كفاءة سوق العمل من خلال تجميع البيانات عن المترشحين وفرص العمل في منطقة جغرافية أوسع، فتعمل بذلك على توجيه العاملين نحو الوظائف المتاحة اليوم. كذلك تعمل على تقليص مدة البطالة وخاصة على مستوى الشباب، كما أنها من خلال قدرتها على الربط بين الدور أو الوظيفة المناسبة والشخص المناسب، فإنها تستطيع أن تعزز إنتاجية المؤسسات والشركات.

ما التوجهات المستقبلية لأسواق العمل؟

- حظوظ التشغيل أو فرص العمل ستكون صعبة جداً في المستقبل لفاقدي التدريب أو التأهيل أو أصحاب الكفاءات المحدودة أو المهارات الفنية البسيطة، فالشباب سيواجه مخاطر عديدة في بداية حياتهم المهنية، كما ستتأثر النساء اللواتي يشغلن تقليدياً الوظائف التي تركز على تقديم الرعاية. ومع تطوّر الآلة وأجهزة المتابعة الصحية ستتأثر وظائفهن في المستقبل، حيث سترتفع معدلات البطالة بين هذه الجماعات في حالة عدم الحصول على التدريب المطلوب ودفع مستوى المهارات في المستقبل.
- تزايد عدد وكالات المواهب " واصطياد المهارات " التي توجّد في الوقت الحاضر في أوساط الفنانين والرياضيين .
- تعاظم عدد العاملين لحسابهم الخاص، فعلى سبيل المثال، تستنتج الدراسة (أو الاستبيان) الذي أجري بالولايات المتحدة الأمريكية عام 2014، أن العمل الحر يمثل مالا يقل عن 34% من مجمل العمالة بالبلاد وأن هذه النسبة مرشحة إلى الزيادة في السنوات المقبلة لتتجاوز 50% من مجمل العاملين.
- ستعزز الأجور نتيجة تكاثر المشاريع الصغرى وزيادة العمل الحرّ وإنتاجية الشركات وتراجع تكاليف الإنتاج وتساعد الطلب على الأيدي العاملة الماهرة والقادرة على العطاء المتميز.

-
- توسيع التعليم والتدريب المهني المؤدي للتوظيف، حيث أن كل هذه التغيرات في أسواق العمل ستضع كل الحكومات في المستقبل أمام العديد من التحديات في ميدان التعليم والتدريب والتكوين المستمر، وفي النظام الجبائي العمومي حيث وقع تصميم وتصوير كل برامج الحماية الاجتماعية والصحية والتقاعد والبطالة، وغيرها حول النظام القديم للعمل والعمل المقرر وتحقيق العيش الكريم لكل فئات المجتمع.

المبحث الثالث:

البلدان العربية والتطورات التكنولوجية الحديثة

ما التحديات والصعوبات التي تواجهها البلدان العربية في ميدان تكنولوجيا المعرفة والاتصالات ؟ .. لعلنا نجد ما يلي:

- ضعف الاستثمار في العلم والتكنولوجيا، وهو ما يعكسه تواضع نسب الطلبة المسجلين بالفروع العلمية والتكنولوجية، ونسب الإنفاق على ميادين البحث العلمي والتطوير مقارنة بما يحدث في الدول الأخرى المصنعة.
- عدم وجود رؤية واضحة في أولويات البحث العلمي وتشجيع الابتكار والاختراع وهو ما أدى إلى استمرار " انتهاء سبيل التبعية لا الإبداع " ومنطق الاستيراد لا الفكر التصنيعي.
- هدر الطاقة النسائية بالبلدان العربية نتيجة ارتفاع البطالة في أوساطهن، فبحسب بعض الدراسات وبيانات البنك الدولي، لا تتجاوز مساهمة المرأة العربية في سوق العمل نسبة 23% مقارنة بـ 65% في شرق آسيا و59% في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . وهذا تأكيد أن المرأة العربية يمكن لها أن تجد في قطاع التكنولوجيا الحديثة العديد من فرص العمل خاصة وأن الأنماط الجديدة في العمل. تسمح للمرأة بالعمل في المنزل وفي أوقات فراغها دون الانتقال إلى مكان الشغل.

المحور الثامن:

الفقر والبطالة وتهديد السلم الاجتماعي في الوطن العربي

تواجه الدول العربية في المرحلة الراهنة تحديات رئيسية، من أهمها: ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وهما التحديان الرئيسيان في المنطقة لما لهما من تأثيرات على البنية الاجتماعية والسياسية ودرجة الاستقرار والأمن في المنطقة العربية. فالفقر وما يرتبط به من بطالة يولدان بيئة حاضنة لأشكال من التطرف والعنف والانحراف. وغيرها من مظاهر عدم الاستقرار الذي يهدد السلم الاجتماعي.

ويبدأ هذا المحور بمقدمات تعريفية حول الفقر والبطالة والسلم الاجتماعي، ثم يعرض لحالتي الفقر والبطالة في الوطن العربي، وينتهي بأن يكشف عن الدور الذي يلعبه الفقر والبطالة في تهديد السلم الاجتماعي.

المبحث الأول:

مفاهيم وإيضاحات

1. مفهوم الفقر:

الفقر ظاهرة بالغة التعقيد؛ فغالبًا ما ينظر إلى الفقر على أنه يتأسس على أبعاد اقتصادية. ويقاس في المجتمع كله بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وغالبًا ما يتم تعريف الفقر المطلق وفقًا للأمم المتحدة: بأنه "حالة من الحرمان الحاد من الحاجات الأساسية بما في ذلك الطعام، ومياه الشرب الصالحة، وخدمات الصرف الصحي، والمسكن، والتعليم والمعلومات". ويؤشر هذا التعريف على أن الفقر المطلق ليس فقرًا اقتصاديًا فحسب، بل إنه فقر اجتماعي أيضًا.. ويختلف الفقر المطلق عن الفقر النسبي الذي غالبًا ما يقاس بدخل الفرد مقارنة بمتوسط الدخل السائد في المجتمع.

واتجهت أدبيات علوم الاقتصاد والاجتماع في السنوات الأخيرة إلى استخدام تعريفات أوسع للفقر، ومن أبرز هذه المساهمات، الاعتماد على منهجية فقر القدرات . ومن هذا المنطلق يكمن الفقر في عدم توافر عدد من القدرات، مثل القدرة على كسب دخل كاف، وعلى التعليم أو التمتع بصحة جيدة، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية المشاركة في الحياة العامة. وتلخص تقارير التنمية البشرية الأبعاد المتعددة لظاهرة الفقر.

2. تعريف البطالة:

ثمة تعريف شائع الانتشار للبطالة ذلك الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل، وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده"، ويعبر عن البطالة كنسبة مئوية من القوى العاملة بمعدل البطالة، الذي يعد أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما، والذي تركز معظم دول العالم على إبقائه منخفضاً.

3. السلم الاجتماعي:

يمكن أن نعرف السلم الاجتماعي بأنه حالة من "السلام الإيجابي" الذي تتحقق فيه مستويات عليا من التعاون والسعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة.

المبحث الثاني :

أوضاع الفقر في العالم العربي

1. الفقر في الدول العربية على خريطة العالم:

توضح البيانات لعام 2013 أن نسبة الفقر على المستوى العالمي بلغت 10.7% من مجموع سكان العالم، أو أن 767 مليون نسمة يعدون من الفقراء، وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في نسب الفقر وأعداد الفقراء خلال الفترة من 1990 حتى 2013، فإن الفقر لا يزال مرتفعاً بشكل غير مقبول، وما زال يشكل عقبة أمام تحديات التنمية في العالم.

وإذا تناولنا التوزيع الجغرافي للفقر، فسوف نجد أن منطقتي جنوب آسيا وإفريقيا نالتا النصيب الأكبر من معدلات الفقر خلال تلك الفترة بنسب تتراوح بين 15.1 % لجنوب آسيا و 41 % لإفريقيا جنوب الصحراء، أما عن نصيب المنطقة العربية، والتي تم دمج بياناتها ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فكانت من أقل المناطق في العالم حسب فقر الدخل بنسبة 2.8 % وفق بيانات عام 2008.

ويعرض تقرير "عدم المساواة في العالم العربي" الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لمنطقة غربي آسيا- الاسكوا (2017) أوضاع الفقر في المنطقة العربية معتمداً على مقياس لخط الفقر مقدراً بالعيش على دولارين في اليوم، حيث تصل نسبة الفقراء إلى 19% من سكان المنطقة العربية، وإذا أخذنا مقياس الفقر المحدد بالعيش على 2.75 دولار في اليوم فسوف تصل نسبة الفقراء إلى 40%.

ورغم عدم وجود بيانات حديثة عن الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية، فإن هذه المنطقة قد شهدت صعوداً في مؤشر الفقر بعد عام 2010، ربما نتيجة الاضطرابات والنزاعات المسلحة التي شبت في المنطقة، وفي عام 2012 مثلاً بلغ معدل الفقر المدقع 7.4% ووصل في بعض الدول إلى 21.6%.

المبحث الثالث:

أوضاع البطالة في العالم العربي

1. البطالة في الدول العربية على خريطة البطالة العالمية

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي تواجه العديد من دول العالم المتقدم منها والنامي، فالتقديرات الصادرة عن منظمة العمل الدولية تشير إلى وجود 197.7 مليون عاطل عن العمل على مستوى العالم في عام 2016، وإلى ارتفاع معدلات بطالة الشباب لتشكّل ثلاثة أضعاف معدلات البطالة بين الشرائح العمرية الأخرى.

وتشير البيانات إلى أن المنطقة العربية تشهد معدلات من البطالة أعلى من نظيرتها في الدول الآخذة في النمو. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تناول قضية البطالة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة ومجالات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية. وقد تأثرت الاقتصادات العربية بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، خلال السنوات الأخيرة، متزامنة مع تراجع أسعار النفط والتوترات السياسية التي تشهدها المنطقة منذ عام 2011، وأدى ذلك إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

2. تباين معدلات البطالة بين الدول العربية

تبيّنت الدول العربية سياسات وتدابير خلال العقود الماضية استهدفت توفير المزيد من فرص العمل، خاصة لدى الشباب؛ مما ساعد على تحسن معدلات نمو التشغيل في الدول العربية خلال تلك الفترة، إلا أن تطورات البيئة العالمية والإقليمية والأوضاع الداخلية في البلدان العربية حالت دون مواصلة الجهد في توفير فرص العمل . ونتج عنها ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بطالة الشباب.

وسوف تواجه المنطقة خلال العقدين القادمين تحدياً غير مسبوق. ففي عام 2000 بلغ إجمالي عدد القوى العاملة العربية 104 ملايين شخص، وسوف يرتفع ليصل إلى 185 مليوناً في عام 2020. ومعنى ذلك أنه يتعين على اقتصادات هذه المنطقة توفير 80 مليون فرصة عمل جديدة خلال العقدين المقبلين. ومع معدل البطالة المرتفع يبدو أن الهدف الأكثر طموحاً، المتمثل في استيعاب الأعداد العاطلة عن العمل، علاوة على إيجاد الفرص لتوظيف الوافدين الجدد إلى سوق العمل، يعني الحاجة إلى ما يقرب من 100 مليون فرصة عمل مع حلول عام 2020.

المبحث الرابع:

العوامل المفسرة للفقر والبطالة في الوطن العربي

يمكن طرح بعض العوامل المفسرة للفقر والبطالة في الوطن العربي فيما يلي:

1. السكان في المنطقة العربية:

وتلعب معدلات النمو السكاني والخصوبة المرتفعة في المنطقة العربية دوراً في زيادة معدلات البطالة خاصة بين الشباب في المنطقة، والتي تعد من أعلى المعدلات على المستوى العالمي، وتحظى الفئة العمرية أقل من 24 سنة بالنصيب الأكبر في معظم الدول العربية، وأدى ارتفاع معدل نمو السكان إلى ظهور عدد كبير من الشباب الذين يبحثون عن عمل في مختلف الدول العربية.

2. التحضر والهجرة والنزوح في الوطن العربي:

يعيش أكثر من نصف سكان العالم حالياً في المناطق الحضرية، وفي المنطقة العربية ترتب على النمو الحضري السريع، والذي يتسم بنوع من العشوائية أحياناً، أو عدم التخطيط العمراني المتكامل، نمواً لعدد كبير من المناطق (العشوائية) في المنطقة العربية. وهذه المناطق تعاني تدهوراً واضحاً في خدمات البنية الأساسية والخدمات التعليمية، وتنخفض بها المستويات المعيشية لقطاع كبير من سكانها الذين في الغالب يعانون الفقر والبطالة والتهمة. وشهدت المنطقة العربية حركة انتقال كبيرة للسكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، حيث أن الشباب والشابات يتركزون العمل الزراعي الشاق للبحث عن فرص عمل في المناطق الحضرية يُفترض أن تكون أكثر أماناً وأفضل أجراً، ويأتي المهاجرون الريفيون وغير الماهرين في الغالب من المناطق الزراعية الداخلية والجل والواحات. وللهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية مصاحبات وتأثيرات اجتماعية واقتصادية واضحة، فقد أدت الهجرة الريفية إلى تشكل مجتمعات حضرية يتكدس بها عدد كبير من السكان، وهذه المناطق تعاني التلوث البيئي وافتقاد الأمن، وتفشي الفقر والبطالة والجريمة.

المبحث الخامس:

الفقر والبطالة والسلم الاجتماعي

ينطلق التحليل الذي نقدمه هنا من أن الفقر والبطالة يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالصراع وعدم الاستقرار، فجل الدراسات التي أجريت على الحروب والنزاعات المسلحة قد أكدت أن الفقر يلعب دوراً كبيراً في جر الشعوب نحو الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة، كما أنه يضعف الدولة ويجعلها تنهك في عمليات توفير السلع والدعم للفقراء.. ونشير هنا إلى بعض العوامل المترتبة على الفقر والبطالة والمؤدية إلى تهديد السلم الاجتماعي، وذلك على النحو التالي:

1. التباعد الاجتماعي:

تؤدي ظروف الفقر والبطالة إلى صور من الاستبعاد والتباعد الاجتماعي داخل المجتمع.. وينتج عن هذا الوضع عمليتان يمكن أن تهددا السلم الاجتماعي:

أ. الاختلاف الشديد بين قطاعات المجتمع.. فلقد أشارت دراسة أجراها المعهد العربي لإنماء المدن إلى أن 60% من العشوائيات في المجتمع العربي تقع على أطراف المدن، و30% منها توجد خارج النطاق العمراني.

ب. **الحرمان النسبي:** يعمل الفقر والبطالة على اتساع قاعدة الحرمان النسبي، ولقد أكدت الدراسات ارتباط حالة الحرمان النسبي بانتشار معدلات الجريمة والانحراف.

2-النزاعات والحروب:

شهدت المنطقة العربية صورًا عديدة من الحروب والنزاعات المسلحة خلال السنوات الماضية، ولا تزال هذه الصور تتزايد وتتشابك. وقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016 ارتفاع عدد الحروب والنزاعات المسلحة في العالم العربي في الفترة من 2002- 2015، وتترك النزاعات المسلحة تأثيرًا كبيرًا على حالة السلم الاجتماعي في البلدان العربية، وهي تسهم بذلك في تفاقم مشكلات الفقر والبطالة في البلدان التي تنشب فيها، ويتوقع في مثل هذه الظروف أن يؤدي انتشار الفقر والبطالة إلى تهديد السلم الاجتماعي.

المحور التاسع

الاقتصاد الأزرق

المسطحات المائية وسيلة تشغيل ناجعة ورافد اقتصادي مهم

مقدمة:

تبلور مفهوم الاقتصاد الأزرق عقب مؤتمر (ريو +20) عام 2012 ليؤكد تحقيق الإدارة المستدامة للموارد البحرية، استناداً إلى فرضية أن النظم البيئية-او "الإيكولوجية- السليمة للمسطحات المائية هي أكثر إنتاجية، وهي واجبة من أجل استدامة الاقتصادات القائمة على الموارد البحرية. ويهدف الاقتصاد الأزرق أو النمو الأزرق إلى مزيد من تسخير إمكانات المحيطات والبحار والسواحل من أجل الحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد المائية.

المبحث الأول:

المؤشرات الاقتصادية للمسطحات المائية

توفر البحار والمحيطات جزءاً كبيراً من متطلبات الأمن الغذائي لسكان العالم، وتشكل البيئة البحرية والساحلية أيضاً مورداً رئيسياً لصناعة السياحة العالمية المهمة، ويوفر قاع البحار حالياً نحو 32% من المعروض العالمي من الهيدروكربونات، وتتيح التكنولوجيات المتقدمة فتح آفاق جديدة لتنمية الموارد البحرية من التنقيب البيولوجي إلى استخراج الموارد المعدنية في قاع البحار، كما يوفر البحر إمكانات هائلة لإنتاج الطاقة المتجددة من مصادر الرياح والأمواج والمد والجزر والحرارة والكتلة الحيوية.

ونشير إلى الاقتصاد البحري في منطقة شرق آسيا كمثال قوي على الأهمية الاقتصادية لهذا الرافد التنموي، إذ تعتمد دول شرق آسيا على البحار والمحيطات بدرجات متفاوتة، ويعتبر الاقتصاد البحري بالنسبة لتلك البلدان مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل وفرص العمل، بالإضافة إلى كونه مصدراً للغذاء والدواء والطاقة والترفيه والسياحة والنقل والتجارة.

المبحث الثاني:

مجالات الاقتصاد الأزرق ومبادرة النمو الأزرق

أولاً - المجالات التقليدية للاقتصاد الأزرق.. من أهم هذه المجالات ما يلي:

- 1- النفط والغاز البحري .
- 2- الصيد الترفيهي والتجاري:
- 3- تربية الأحياء المائية (الاستزراع السمكي).
- 4- الموانئ وخدمات الشحن والنقل البحري.
- 5- السياحة البحرية.
- 6- الصناعات البحرية.
- 7- الاتصالات.

ثانياً - المجالات الاقتصادية الحديثة في الاقتصاد البحري:

هناك العديد من الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية التي تقوم على استخدام الموارد البحرية، والساحلية منها:

- 1) الطاقة المتجددة .
- 2) التعدين في قاع البحار .

المبحث الثالث:

مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية وقوة العمل

تشكل مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية مصدرًا مهمًا للأغذية والتغذية والدخل وسبل العيش لمئات الملايين من الأشخاص على مستوى العالم.. ويوفر قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية مصدرًا للدخل وكسب العيش لملايين الأشخاص حول العالم، ووفقًا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة يقدر عدد العاملين في هذا المجال بنحو 56.6 مليون شخص يعملون في القطاع الأولي لمصائد الأسماك الطبيعية، وتربية الأحياء المائية في عام 2014، منهم 36%

متفرغون تمامًا للعمل في هذا القطاع، بينما 23% متفرغون جزئيًا، والنسبة الباقية إما صيادون موسميون، أو غير محددى الوضع.

المبحث الرابع:

بعض التجارب الدولية والعربية لاستغلال موارد الاقتصاد الأزرق

أولاً- الرؤية الأوروبية " دمج الاقتصاد الأزرق فى النمو الأزرق " :

يمثل النمو الأزرق في الاتحاد الأوروبي البعد البحري في استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة 2020 ، وتغطي هذه الاستراتيجية خمسة مجالات رئيسية وهى: العمالة، والبحث والتطوير، والمناخ والطاقة، والتعليم، والإدماج الإجتماعي، والحد من الفقر.

ثانياً: تجارب عربية:

1- المغرب: إستراتيجية السياحة ورؤية المغرب 2020:

تقوم رؤية المغرب 2020 على الاستمرار في جعل السياحة أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب.. ويتمثل هدفها في أن تكون البلاد من بين أكبر عشرين وجهة عالمية بحلول عام 2020، وأن تكون كمرجع في التنمية المستدامة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

وقد تم تحديد عدة برامج أساسية للتنمية السياحية تتركز حول الثقافة والشواطئ والطبيعة، وتركز هذه البرامج على السياحة المستدامة وعلى تحقيق قيمة مضافة عالية مستفيدة من المسطحات المائية.

2- التجربة المصرية في الاستفادة من الموارد البحرية:

سعت مصر في السنوات الأخيرة إلى تحقيق أعلى استفادة من مواردها البحرية الممتدة على البحرين الأحمر والمتوسط بأطوال بلغت نحو 2665 كم.. وفي سبيل ذلك قامت الدولة المصرية بتدشين مجموعة من المشروعات في مجالات مختلفة قائمة على استغلال الموارد البحرية المتاحة، ومن أمثلة هذه المجالات: مجال النقل والشحن البحري ، ومجال الاستزراع المائي، بالإضافة إلى مجال السياحة الساحلية.



منظمة العمل العربية



منظمة العمل العربية في سطور

هـى احدى المنظمات العربية المتخصصة العاملة في نطاق جامعة الدول العربية . وهى أول منظمة عربية تعني بشؤون العمل والعمال على الصعيد القومي وتنفرد دون سائر المنظمات العربية بتطبيق نظام التمثيل الثلاثي الذي يقوم على أساس إشترك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في كل نشاطات المنظمة واجهزتها الدستورية والنظامية . وإيماناً بأهمية تكاتف أطراف الانتاج في الوطن العربي كضرورة ودعامة أساسية للوحدة العربية واعترافاً بأن التعاون في ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسان العربي في حياة كريمة أساسها العدالة الاجتماعية وسبيلها التعاون الفعال لتطوير المجتمع العربي وتنميته على أسس متينة وسليمة.